



التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية لشركة الوطنية للتكافل ش.م.ع - وطنية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في أبوظبي بتاريخ 25 مارس 2022

إلى السادة/ المساهمين في شركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع ("الشركة")

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وبعد،،،

ان لجنة الرقابة الشرعية للشركة ("اللجنة") واستناداً إلى أحكام المادة (64) من النظام الأساسي للشركة ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية الشرعية") تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ("السنة المالية") الآتي:

إن مسؤولية اللجنة ووفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية ومراجعة الأسس التي قامت عليها أعمال الشركة، ونتائجها المالية، والاستثمارات التي دخلت فيها إلى جانب عقود الاستثمار الخاصة بمديري المحافظ الاستثمارية، ونماذج من وثائق التكافل (التأمين) وغيرها من الأنشطة والأعمال التي أبرمتها الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وإصدار قرارات وفتاوى شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال الشركة والتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.



وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام الشركة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء اللجنة، في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها اللجنة (لالتزام بالشريعة الإسلامية) في جميع أعمالها والتأكد من ذلك ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال الشركة وذلك بمراجعتها لتلك الأعمال ومراجعتها من خلال التدقيق الشرعي الداخلي، ووفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن، بغرض إبداء الرأي الشرعي عما إذا كانت الشركة تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث قامت اللجنة بما يلي:

- إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الرأي فيما يتعلق بأعمال الشركة التي عرضت على اللجنة أو مرآقها الشرعي
- مراجعة السياسات واللوائح الإجرائية والمعايير المحاسبية والمنتجات وعقود التكافل والوثائق الأخرى المقدمة من الشركة للجنة للاعتماد/ الموافقة.
- التأكد من مدى الالتزام بالأسس التي يتم بموجبها تحديد نسبة عمولة (رسوم) الشركة المستحقة عن الوكالة والمضاربة حسب نظام التأمين التكافلي الصادر عن هيئة التأمين رقم 4 لسنة 2010.
- الرقابة من خلال التدقيق الشرعي الداخلي على أعمال الشركة، بما في ذلك وثائق التكافل المصدرة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من الوثائق الصادرة وملاحقتها.
- تقديم توجيهات إلى الأقسام المعنية في الشركة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي.
- بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم الشركة، بالإضافة إلى بيان مقدار الزكاة الواجبة على مساهمي الشركة في راس المال.



وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية للتأكد من التزام الشركة بالشريعة الإسلامية. تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من الشركة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للإطلاع على جميع البيانات والوثائق ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية. وبناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام الشركة بالشريعة الإسلامية فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى ما يلي:

- إن مسؤولية الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة التنفيذية، وليس على اللجنة الشرعية إلا التوجيه بما يتعين على الإدارة القيام به.
- إن اللجنة وفي حدود ما اطّلت عليه ترى أن الشركة قد التزمت في هيكلها المالي بالفصل بين حساب المشتركين وحساب المساهمين، الذي يعد أساساً في التأمين التكافلي، وقد قامت الشركة بإعداد ميزانيتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفق النموذج الشرعي الذي يتعين إعداد ميزانية الشركة وفقاً له، وهو النموذج الذي يعبر عن حقيقة وطبيعة عمل شركة وطنية للتكافل (وطنية) وهيكلها المالي.
- إن الاستثمارات التي دخلت فيها الشركة هي استثمارات مقبولة في ضوء ما ظهر لنا، ووفق توجيه اللجنة وقراراتها في هذا الخصوص.
- إن الشركة قد أكدت إبرامها لاتفاقيات إعادة التأمين وفق الأسس التي اعتمدها لذلك.
- إن الوثائق التي استخدمتها الشركة في خلال العام 2021 وتمت مراجعة نماذج منها، هي وثائق مقبولة شرعاً في حدود ما اطّلعنا عليه، وهي الوثائق المعتمدة من قبلنا قبل بدء العمل بها.
- إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين التزاماً بالركن الثالث من أركان الإسلام، ويبلغ المقدار الواجب إخراجاً عن كل سهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (0,0125) فلس تقريباً.



ورأي اللجنة المذكور أعلاه مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق الشركة والقائمين عليها لما فيه الخير والرشاد وأن يبارك لها وأنشطتها واستثماراتها.

وأخردعو اننا أن الحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته

اعتماد وتوقيع أعضاء اللجنة الشرعية لشركة الوطنية للتكافل (وطنية) ش.م.ع

الدكتور/ أحمد بن عبد العزيز الحداد

رئيس اللجنة

الدكتور/ محمد أكرم لال الدين

عضو اللجنة

الدكتور/ غسان طاهر طلفاح

عضو اللجنة